الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

أسهم التطور في الأوساط الإلكترونية في ارتكاب الكثير من الجرائم، ولم تعد آثارها محصورة في النطاق الإقليمي لدولة بعينها، الأمر الذي بات يثير بعض التحديات القانونية والعملية أمام الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة في كل دولة، أي أجهزة العدالة الجنائية بجميع مستوياتها، وعلى اختلاف أدوارها، وأصبح استخدام الأوساط الإلكترونية محفوفاً بالمخاطر، وأضحى على الفرد أن يتوخى الحذر في استخدامه لهذه الأوساط، فقد يكون ضحية لعملية إجرامية مثل الابتزاز، أو النصب والاحتيال، وقد يكون متهما في جرائم سب أو قذف.

ويمكن تعريف الجريمة الإلكترونية بأنها: "كل سلوك غير مشروع أو مناف للأخلاق أو غير مسموح به يرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها، أو أنها الأفعال الإجرامية الناتجة من خلال أو بواسطة استخدام المعلوماتية أو التقنية الحديثة المتمثلة بالكمبيوتر أو أيا من الوسائط الإلكترونية الأخرى[١]".

وتتنوع الجرائم الواقعة على الأشخاص عبر الوسط الإلكتروني، فطائفة منها تتمثل في سب الغير أو قذفه أو إسناد واقعة إليه من شأنها أن تجعله محلا للعقاب أو الازدراء، وطائفة أخرى تتمثل في انتهاك حرمة الحياة الخاصة مثل الدخول على موقع دون تصريح، أو الاستيلاء ونشر فحوصات طبية أو تشخيص طبي وسجلات طبية أو مالية أو غيرها تخص الغير، وكذلك تغيير تصاميم مواقع الكترونية أو حذفها، وأيضًا استراق السمع أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات له، وكذلك التقاط صور الغير ونقلها أو كشفها ... إلخ

---

(١) الشوا، محمد سامي. ١٩٩٨ ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية، ط١، ص ٧.

ولقد سعت دولة الإمارات بالعمل على مواجهة مثل هذه الجرائم، فسنت قانونًا مستقلاً لمكافحة الجرائم المعلوماتية، وهو القانون رقم ٢لسنة ٢٠٠٦م، والذي يعد من القوانين النموذجية التي تناولت أغلب الجرائم المعلوماتية، وذلك لاشتماله على عدد من النصوص التشريعية التي أحاطت بالجريمة المعلوماتية وأشبعتها تفصيلاً من ناحية الأركان والعقوبات، وقد حدد فيه المشرع الإماراتي الأفعال التي يُعد ارتكابها جريمة من جرائم المعلومات، كما حدد العقوبات الملائمة لها تبعًا لخطورتها وضررها المتوقع، وقد شمل القانون أغلب الجرائم المعلوماتية[٢]. وحرصاً من المشرع الإماراتي على موائمة التطورات في الجريمة المعلوماتية نظراً لارتباطها بالوسط الإلكتروني الذي يتميز بسرعة التطور، فقد قام بتعديله بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٢م. حيث أضافت اليه عدد من البنود والنصوص القانونية تبعاً لتلك التطورات.

وعند البحث عن الحلول الفعالة لمواجهة تلك الجرائم علينا أن نولي وجوهنا شطر الفقه الإسلامي، ذلك النبع الذي لا ينضب أبدًا، ونقارن – في الحلول – بينه وبين القانون الإماراتي لنرى ما يمكن أن يقدمه هذا الفقه الذاخر لما وهن في هذا القانون من حلول من أجل مواجهة قوية للجرائم المرتكبة عبر الوسط الالكتروني.

مشكلة الدراسة

تتجلى إشكالية الدراسة في التحديات التي تواجه الدولة في مواجهة جرائم الوسط الإلكتروني، إذ أنه على الرغم من وجود تشريعات بدولة الإمارات مثل القانون رقم ٢ لسنة (٢٠٠٦م) وتعديلاته، بشأن مكافحة ومواجهة الجرائم المرتكبة عبر الوسط الإلكتروني، إلا أن تلك المواجهة التشريعية ما زالت قاصرة على المواجهة والتماشي مع التطور المذهل الذي تمر به الجرائم المعلوماتية، ولذلك فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في البحث عن آليات قانونية تشريعية، وقضائية وتنفيذية، تتلائم وبشكل مستمر ومرن مع تطور

(٢) القانون الاتحادي رقم ٢لسنة ٢٠٠٦م والمعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٢م، (قانون تقنية المعلومات).

هذه الجرائم، شريطة أن يتم ذلك دون الاعتداء على حقوق الأفراد التي كفلها القانون. وإننا إذ نتناول هذه الدراسة بالشرح والتحليل فإنه لابد لنا من التعرض لأصول الجريمة وإسقاطها وتكييفها التكييف الشرعي من خلال التعرض لنظريات الفقه الإسلامي ذات الصلة، وتوضيح آراء الفقهاء والباحثين فيها.

ويمكن تلخيص المشكلة الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي: إذا كان سباق المواجهة التشريعية لجرائم الوسط الالكتروني يحسم لصالح تلك الجرائم التي لا تتوانى عن التطور المستمر، وهنا مكمن الخطر، وإذا كانت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحثت بدورها عن حلول، إلا أنها دائما ينقصها الحل التكاملي العملي الفعال فما هو الحل؟ ومن ثم فإن الباحث ومن خلال هذه الدراسة يقدم الحلول لهذه الاشكالية من خلال دراسة ومناقشة النظريات الفقهية الإسلامية ذات الصلة التي من خلالها يمكن استنباط هذه الحلول. والتي يعبر لها بالسؤال الرئيس التالي: ماهية الجرائم المرتكبة عبر الوسط الإلكتروني في ضوء الشريعة الإسلامية والتشريع الإماراتي؟

تساؤلات الدراسة

فينبثق على ذلك عدة أسئلة فرعية يسعى الباحث من وراء هذه الدراسة الإجابة عليها وهي:

- ماهية الجرائم التي تقع عبر الوسط الالكتروني وذاتياتها؟
- ما هي طبيعة وخصائص الجرائم التي تقع عبر الوسط الالكتروني؟
- ما هي الجرائم التي تقع على الأشخاص عبر الوسط الالكتروني؟
- ما هي صور الجرائم التي تقع على الأموال عبر الوسط الالكتروني؟
- وما هي اسباب فشل التشريعات التقليدية في مواجهة هذه الجرائم؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة التوصل للحلول التشريعية المثلى لمواجهة فعالة للجرائم التي ترتكب عبر

الوسط الإلكتروني، والإجابة على التساؤلات السابقة، فنضع أيدينا على مواطن الضعف في نصوص التشريعات الحالية ونتلمس طرق دعمها وتقويتها من خلال مقترحات الدراسة، والبحث عن آليات تشريعية مستحدثة تعالج هذه الجرائم وتحد منها، وذلك من خلال استعراض هذه الجرائم وعرض أشكالها وصورها. وعرض الملائم من النظريات الفقهية التي تقدم الحلول المناسبة لمكافحتها والحد منها.

ولتحقيق هذا الهدف سيقوم الباحث بعرض وتحليل موقف التشريع الإماراتي من الجرائم المرتكبة عبر الوسط الإلكتروني، ورده إلى ما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية في تلك الجرائم، لنصل في النهاية للهدف المنشود من الدراسة.

وكذلك تهدف إلى لفت الانتباه إلى الفقه الجنائي الإسلامي، وما يذخر به من حلول متكاملة لعلاج مثل تلك الجرائم وغيرها مما يستعصي على القوانين الوضعية علاجها، في محاولة لاستقراء النصوص التشريعية وتدعيم بعض النصوص الوضعية بها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في شقين:

١. **الأول الجانب النظري**: يتمثل في تدعيم المنظومة التشريعية والقضائية من خلال لفت الانتباه إلى القصور التشريعي في مواجهة شاملة للجرائم التي ترتكب عبر الأوساط الإلكترونية، ثم معالجة هذا القصور بما يُمَكِّن الغرض التشريعي من تحقيق هدفه في بسط الحماية التشريعية للحقوق، وذلك من خلال الطرح الفقهي الإسلامي.

٢. **الثاني الجانب العملي**: ويتمثل في بيان قصور الجانب الإجرائي في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في مواجهة فعالة لهذه الجرائم، ومن ثم ضرورة البحث عن آليات إجرائية تتواكب مع تطور هذه الجرائم المتلاحقة؛ فلقد باتت الجريمة المرتكبة بواسطة التقنية الحديثة تمثل هاجسًا يؤرق الحكومات والدول

والمؤسسات والأفراد ومن هذه الدول: دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي ارتفعت فيها معدلات جرائم الوسط الإلكتروني خلال الأعوام الماضية بشكل يدعو المشرع الاتحادي للبحث في أسبابها ومدى كفاية التشريعات في مواجهتها؛ فعلى سبيل المثال ارتفع مؤشر الجرائم الإلكترونية بمعدل٢٣ % تقريباً خلال العام ٢٠١٥، مقارنة بالعامين اللذين سبقاه، بواقع١٨٢٠ جريمة، مقابل١٥٨١ جريمة في٢٠١٤ ، ١٥١٣ جريمة في ٢٠١٣. أما عن التبليغات عن الجرائم الإلكترونية فبلغت مثلاً في إمارة دبي وحدها عام٢٠١٧ (٦٦٦٩) بلاغاً حيث أعلنت الإدارة العامة للعمليات بشرطة دبي، عن تلقّيها هذه البلاغات عبر خدمة "التبليغ عن الجريمة"، من خلال الموقع الإلكتروني للقيادة العامة لشرطة دبي، والتطبيق الذكي على مدار عام ٢٠١٧، بزيادة بلغت ١٠ % مقارنة بعام ٢٠١٥، والذي تلقى فيه القسم ٥٣٥١ بلاغاً.[٣]

ويتبين لنا مما تم عرضه بأن جرائم الوسط الالكتروني أصبحت تهدد المصالح القومية والسلامة الشخصية للأفراد[٤] ، وأصبح الفضاء المعلوماتي مجالاً رحباً لارتكاب العديد من الجرائم، لذا أصبح من الضروري التصدي لهذه الجرائم لمنع انتشارها واستفحال خطرها.

حدود الدراسة

نظراً لأهمية بيان حدود الدراسة بغية الوقوف على الأمور التي سيتم تناولها فيها فقد تمثلت الحدود الموضوعية، والمكانية، والزمانية وهي كما يلي:

٣. خدمة التبليغ عن الجريمة بشرطة دبي تتلقى ٦٦٦٩ بلاغًا خلال ٢٠١٦. جريدة البيان. عدد بتاريخ: ٥ يناير ٢٠١٧. http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/٢٠١٧-٠١-٠٥-١.٢٨١٧٣٣١ تاريخ الدخول للموقع: ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

٤. عرب، يونس. ٢٠٠٢. جرائم الكمبيوتر والإنترنت إيجاز في المفهوم والنطاق والخصائص والصور والقواعد الإجرائية للملاحقة والإثبات. (ورقة عمل) مؤتمر الأمن العربي. المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية. أبوظبي. ١٢-١٠فبراير.

أ. **الحد الموضوعي**: فيتعلق النطاق الموضوعي لهذه الدراسة في دراسة وبيان الجرائم المرتكبة عبر الوسط الإلكتروني وتحليلها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريع الإماراتي.

ب. **الحد المكاني**: يقتصر نطاق البحث المكاني للدارسة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتشريعات التي تواجه الجريمة المعلوماتية وبما له من ارتباط الباحث بها كونه أحد أبناء هذه الدولة وأيضا أحد العاملين في أجهزة الامن كمأمور ضبط قضائي.

ج. **الحد الزماني**: أما الحد الزماني فهي لبيان الفترة الزمانية لهذه الدراسة والانتهاء منها والمتوقع لها عام ٢٠٢١م.

منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي، حيث يقوم المنهج الوصفي بتحقيق هدف أساسي وهو رصد الواقع كما هو لتلمس مواطن الخلل أو الضعف التي أقيمت بسببها المشكلة البحثية، ولذلك يستعين الباحث بهذا المنهج للإجابة على أسئلة مثل: ماذا يحدث؟ وكيف يحدث؟ وذلك حتى يمكن وصف الظاهرة كما تحدث في الواقع.

ومن ثم يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه: "منهج يهتم بالتعرف على ما هو ظاهر وتحديده"، ولذلك هو منهج هام جداً للباحث لإمداده بالمعلومات الأولية التي يحتاج إليها في رصد الظاهرة التي يقوم بدراستها وتحديد أبعادها[٥] ، ويقوم هذا المنهج على التركيز بدقة على الوصف، حيث يصف ظاهرة معينة بوضعها الحالي، ولذلك فإن المنهج الوصفي هو الطريقة العملية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات محددة، ومن خلالها يقوم بتحليل المعطيات التي يحوزها والمتعلقة بهذه الظاهرة للوصول

٥. نصار، سامي، فاروق جعفر، ٢٠١٤، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع، طبعة أولى، القاهرة، ص ٦٥.

إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة.[٦]

واستخدام الباحث لهذا المنهج يرجع إلى أنه من أكثر مناهج البحث العلمي المناسبة في العلوم القانونية وأكثرها ذيوعاً في الاستخدام في هذا المجال، وخاصة القانون الجنائي، حيث يسمح بالتعمق في دراسة الحالة الإجرامية، وتفسير السلوك الإجرامي، والدوافع الإجرامية، ومن أهم وظائف ومميزات المنهج الوصفي التحليلي كذلك، هو أنه قادر على استيضاح العلاقات بين المتغيرات والظواهر المختلفة، وقادر أيضاً على تفصيل المقارنات المختلفة بين تلك الظواهر، واكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه بشكل مفصل، وهي من الوظائف التي يتميز في أدائها المنهج الوصفي التحليلي.

ويعتمد المنهج التحليلي في الدراسات القانونية على عرض النصوص التشريعية والآراء الفقهية وأحكام القضاء في موضوع البحث القانوني[٧].

كما استعان الباحث بالمنهج المقارن والذي يمثل أهمية كبيرة في مجال الدراسات القانونية، إذ من خلاله يستطيع الباحث الاطلاع على تجارب نظم قانونية متنوعة، ويوازن بينها وبين نظمه الوطنية حتى يخلص إلى نتائج محددة وحلول جديدة، وينقسم المنهج المقارن بحسب الهدف منه الى مستوى أفقي أو مستوى رأسي.

أما المستوى الأفقي فتكون المقارنة بين نظامين قانونين أو أكثر بشأن تنظيم موضوع معين، والمقارنة في هذه الحالة تكون ببحث هذا الموضوع في كل قانون على حده، والعكس من ذلك الأسلوب الرأسي الذي يقوم على المقارنة في كل جزئية من البحث ويعرض لها من خلال الأنظمة محل المقارنة[٨].

---

٦. المصدر نفسه، ص ٦٦.

٧. سعد. أيمن، ٢٠١٨، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة أولى، ص ٤٨.

٨. جاد. جابر، ٢٠١٤، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة أولى، ص ٢٤.

وسوف نتبع هذا المنهج في مواطن عدة في دراستنا، وهي كما يأتي:

- ✓ تحليل النصوص القانونية في تشريعات دولة الإمارات الخاصة بالجرائم التي تتم عبر الوسط الإلكتروني وتقع على الأشخاص والأموال.
- ✓ الرجوع إلى الأدبيات والمؤلفات العلمية التي تناولت جوانب هذا الموضوع.
- ✓ استخدام المنهج المقارن، للمقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون في دولة الإمارات.

الدراسات السابقة

تناولت دراسات عديدة سابقة موضوع البحث تحت مسميات متعددة مثل: (الجرائم الإلكترونية، أو جرائم الحاسب الآلي، أو جرائم الانترنت)، وناقشت محتواها من جوانب متعددة، ومن بين هذه الدراسات:

١. **بن سليمان، فهد سلطان محمد أحمد، ٢٠٠٤، مواجهة جرائم الإنترنت (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة**

استعرضت هذه الدراسة التطور التاريخي لصناعة الحاسب الآلي، ومن بعده تطور الإنترنت من الاستخدام العسكري المحدود في الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى الاستخدامات في المجالات المتعددة مثل التعليم والإعلام والاقتصاد إلى آخر تلك المجالات في وقتنا الحاضر، وما خلفه هذا التطور المذهل لاستخدامات الإنترنت وذيوع انتشاره وما واكب ذلك من ظهور وتطور الجرائم المرتكبة من خلال استخدام الإنترنت من عدم قدرة النصوص التشريعية والقانونية على المواجهة التقليدية لهذه الجرائم، وتنتقل الدراسة بعد ذلك لاستعراض جهود المشرع الإماراتي لمكافحة هذه الجرائم ومقارنته بعدة تشريعات أخرى، وقد توصلت الدراسة من خلال ذلك إلى عدد من النتائج، منها على سبيل المثال، حتمية خلق استراتيجيات

جديدة للمواجهة ولابد من تكاملها من خلال الأجهزة المحلية والدولية، كما توصلت إلى صعوبة الإثبات الجنائي في مثل تلك الجرائم، مما يزيد من انتشارها وهو ما يؤثر سلباً على التجارة الإلكترونية، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة التحديث التشريعي الداخلي والدولي لنصوص وقوانين التشريعات الهادفة إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية، وكذلك ضرورة الاهتمام بالرقابة على وسائل الاتصال الحديثة، وضرورة البحث عن حل لمعضلة الإثبات في هذه الجرائم والتي يمكن علاجها من خلال تدريب الكوادر وتحديث السبل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض

٢. أحمد مُحمَّد راشد السعدي: ٢٠١١، الإباحة في جريمة القذف رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.[٩]

تناولت الدراسة ماهيَّة جريمة القذف، وذلك من خلال تناولُ أسبابَ الإباحةِ العامةِ في جريمةِ القذفِ، وأسبابَ الإباحةِ الخاصةِ في جريمةِ القذفِ، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن جريمة القذف جريمة عمدية، ومن ثمَّ يلزم توافر القصد الجنائي فيها، والذي يتمثَّل في العلم والإرادة فيما يتعلَّق بجميع أركان الجريمة، كما توصلت إلى أن جرائم القذف من الجرائم التي تُسبب أضرارًا بالغة للأفراد، ومع تطور التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصالات، وبالأخص شبكة الإنترنت، فقد أصبحت هذه الجرائم تقع بشكل متكرر ومتزايد عن طريق هذه الشبكة، مما أدى إلى عدم كفاية نصوص التجريم والعقاب الموجودة في السابق للحد من هذه الجرائم. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث نصوص القوانين والتشريعات التي تواجه مثل هذه الجرائم .

٩ . السعدي، أحمد مُحمَّد راشد.٢٠١١. الإباحة في جريمة القذف. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة القاهرة، ص ٢٦.

٣. الشهاوي، محمد محمد الدسوقي: ٢٠٠٩، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة [١٠]

سلطت الدراسة الضوء على مفهوم حماية الحياة الخاصة موضوعيًا وإجرائيًا، وكيفية إثبات جرائم الانتهاك لحرمتها، مع بيان صور الجرائم وأركانها، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها مدى الاهتمام الدولي والشريعة الإسلامية على حماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد، كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة معالجة القصور التشريعي في مواجهة انتهاك هذا الحق، وكذلك ضرورة نشر الوعي من خلال الإعلام على إبراز أهمية هذا الحق.

٤. أبو زيد، مجدي عبدالله عبد اللطيف: ٢٠١٣، المسئولية المدنية للصحفي عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر [١١].

تناولت الدراسة إمكانية التوصل إلى تعريف جامع لمفهوم الحياة الخاصة؛ نظرًا لصعوبة ذلك باعتراف عامة الفقهاء؛ فقد ذهب اتجاه آخر من الفقهاء إلى تعريف الحياة العامة للفرد بحسبها الحياة المعلومة الظاهرة للجميع، بحيث يصبح ما عداها داخلاً في إطار الحياة الخاصة- فهو تعريف بطريق الاستبعاد- فما يخرج عن نطاق الحياة العامة، يعد داخلاً في نطاق الحياة الخاصة، وهو ما يعرف بأنصار التعريف السلبي للحياة الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها صعوبة وضع معيار منضبط للتفرقة بين الحياة العامة والخاصة، لاستحالة معرفة متى تبدأ كلاً منهما ومتى تنتهي؛ نظراً لشدة ارتباطهما، مما يصعب معه الفصل بينهما من الناحية العملية.

---

١٠ . الشهاوي، محمد الدسوقي ،٢٠٠٩، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

١١ . أبو زيد، مجدي عبدالله عبداللطيف. ٢٠١٣. المسئولية المدنية للصحفي عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة الزقازيق. مصر.

فبالنسبة لحرمة الحياة الخاصة فهي حرمة الحق في الشرف والاعتبار، أو الحق في السمعة، ويُعد "الحق في السمعة" عنصراً من عناصر الحق في الحياة الخاصة بصورة نسبية، حيث يكون داخل في نطاقها، ونكون في هذه الحالة بصدد تعدد جرائم تُطبق حياله الأحكام العامة في قانون العقوبات. ولذلك أوصت الدراسة بضرورة ضبط مفهوم الحياة الخاصة تشريعياً.

٥. عاقلي، فضيلة.٢٠١٢، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة.[١٢]

تناولت الدراسة موقف القوانين فيما يخص إقرار الحق في حرمة الحياة الخاصة على وجه مستقل؛ فبينما اعترفت بعض القوانين بهذا الحق، ونصت على ضرورة حمايته مدنياً وجنائياً من أي اعتداء لم تعترف به قوانين أخرى، وحددت تلك القوانين إطار هذه الحماية في مراعاة الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. ومن ثم وضع المشرع من القيود ما يكفل هذه الموازنة، ويُقصد بهذا الحالات التي يمكن فيها التجسس على حرمة الحياة الخاصة، أو الكشف عنها دون أن يعتبر ذلك اعتداء عليها، ويتمثل ذلك في المصلحة العامة ورضا المجني عليه. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل أهمها في تعديل أو إضافة بعض النصوص القانونية سواء تعلق الأمر بمواد دستورية، أو مواد في قانون العقوبات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: حرص الدول التي أدرجت الحياة الخاصة من بين الحقوق القانونية التي يجب أن يتمتع بها الأفراد على سمو مكانة هذا الحق قانوناً.

١٢ . عاقلي فضيلة.٢٠١٢. الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

٦. **عبد الستار، جواحي: ٢٠١٥، جرائم الحاسوب، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الشهيد حمه لخضري. الجزائر.**[١٣]

أوضحت الدراسة مكمن خطورة هذه الجرائم في عدة نواحي، منها الناحية الأخلاقية حيث إن مثل هذه الجرائم تستهدف فضح الأسرار الشخصية، أو القذف، أو التشهير بشركات، أو أشخاص، بقصد الإضرار بالسمعة الشخصية أو المالية، وقد أوضحت الدراسة أن الجرائم المرتكبة عبر الوسط الإلكتروني تزداد بشكل مضطرد، كما أنها تعد من الانتهاكات التي تمس الناس في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم. إضافة إلى هذا كله عدم علم الأفراد بالحكم الشرعي لمثل هذه الجرائم. وتوصلت الدراسة إلى أهمية مواجهة تلك الجرائم، ومن ثم وصت بتحديث القوانين لمواجهة هذه الجرائم.

٧. **العنزي، سليمان بن مهجع. ٢٠١٨، الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الاقتصاد القومي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.**

عالجت تلك الدراسة الخطر الداهم العام الذي يصيب الدولة من جراء ارتكاب الجرائم الإلكترونية، والذي يتمثل في ضعف وربما انهيار اقتصادها القومي مما ينعكس بالسلب على أفرادها، وهو من أشد الأخطار التي تواجه الدول حاليا. واستنتجت الدراسة من خلال الإحصائيات في عدة دول علة كم هذه الجرائم وما سببته من أضرار لتلك الدول، ومدى خطورة هذه الجرائم على الدولة، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة استحداث اليات المواجهة، والعمل على توعية أفراد المجتمع بخطورة هذه الجرائم على بلادهم.

---

١٣ . عبد الستار، جواحي. ٢٠١٥. جرائم الحاسوب، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الشهيد حمه لخضري. الجزائر.

٨. بن خلفان، سرية بنت مبارك ،٢٠١٣، جريمة الاحتيال في القانون العماني والمقارن ،كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس ،عمان ، اطروحة ماجستير [١٤].

سلطت هذه الدراسة الضوء على جريمة الاحتيال في القانون العماني والقانون المقارن من خلال بيان هذه الجريمة وخصائصها التي تميزها عن غيرها من الجرائم التي تتشابه معها مثل السرقة، ثم بينت أركانها وعقوبتها، وتوصلت من خلال ذلك إلى عدد من التوصيات أهمها أن الاحتيال جريمة تختلف في عناصرها عن جريمة السرقة، وأن المشرع العماني وكثير من التشريعات المقارنة لم تنص على الوسائل الاحتيالية على سبيل الحصر وهذا مسلك محمود، وكذلك أوصت بعد توصيات منها: أهمية معالجة القصور في التشريع العماني من عدم ذكره الشروع في الاحتيال ومساواته بالجريمة التامة .

٩. نفسي، صالح،٢٠١٤جريمة السرقة دراسة مقارنه بين الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، اطروحة ماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الوادي، الجزائر .[١٥]

وهي دراسة تحليلية لجريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري من خلال مقارنة عناصر هذه الجريمة في القانون الجزائري والفقه الإسلامي ،واستنتجت الدراسة بيان أوجه الشبه والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري في معالجتهم جريمة السرقة .

---

١٤. بن خلفان، سرية بنت مبارك ،٢٠١٣، جريمة الاحتيال في القانون العماني والمقارن، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، اطروحة ماجستير.

[١٥] نفسي، صالح ،٢٠١٤، جريمة السرقة دراسة مقارنه بين الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، اطروحة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الوادي، الجزائر.

١٠. **آل سعود، تركي بن عبد العزيز بن تركي،٢٠١١، السرقة الإلكترونية بين الحد والتعزير ، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم والأمن** .[١٦]

عالجت تلك الدراسة مشكلة التكييف الفقهي للسرقة الإلكترونية وبحثت من خلال نظريات الفقه الإسلامي عن هذا التكييف وعن نوع العقوبة المفروضة ومقدراها وهل هي حد من حدود الله ،أم أنها نوع من أنواع التعزير وخلصت إلى عدة نتائج مثل: أن الشريعة الإسلامية تحارب الجرائم الإلكترونية، وأنها تقع بين الحد والتعزير– حسب أسلوب ارتكابها– وأوصت بناء على ذلك بأهمية تنشئة أفراد المجتمع تنشئة صحية وسلمية .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أول ما يميز هذه الدراسة: هو أنها جاءت بالجرائم المرتكبة عبر الأوساط الإلكترونية وهو الأشمل والأعم من سائر المصطلحات التي استخدمت من قبل والتي اقتصرت في عنوانها على عناوين قاصرة، ولا تنم عن المحتوى البيئي التقني، ومثال ذلك: الجرائم الإلكترونية، وجرائم الحاسب الآلي، والجريمة المعلوماتية، وجرائم تقنية المعلومات. وكلها نطاق معين من الوهلة الأولى حيث توحي هذه الدراسات بتناول تلك الجرائم من خلال أجهزة الحاسب الآلي بكافة أشكالها، ولا تشير في الغالب إلى الهواتف النقالة ولذلك استخدام مصطلح الأوساط الإلكترونية يعالج مثل هذا القصور من وجه نظر الباحث.

إلى جانب ذلك **يرى الباحث**: أن هذه الدراسات السابقة تناولت جانبًا واحدًا من الجوانب المهمة في الدراسة الحالية، وأما الدراسات التي تناولت جرائم الإنترنت مثلاً اتسعت فلم تحقق التركيز المطلوب للجانب المبحوث فيه، أما هذه الدراسة فسلكت مسلكاً وسطاً؛ فقد تناولت أهم الجرائم التي

[١٦] آل سعود، تركي بن عبد العزيز بن تركي،٢٠١١، السرقة الالكترونية بين الحد والتعزير، اطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم والأمن.

ترتكب من خلال الأوساط الإلكترونية، وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً.

ومن ناحية ثالثة فقد اهتمت الدراسة الحالية بالجانب العملي بديلاً عن العرض النظري، وإهمال الحلول التطبيقية العملية، وإن كانت بعض الدراسات تشير للحلول الممكنة لكن دون تفصيل- يمكن تطبيقه عمليا – وذلك من خلال المقارنة بالدول الأوربية والاقتداء بها، ولكن ما يميز الدراسة الحالية في هذا الصدد هو مقارنة التشريع القائم بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال استعراض الآراء والمذاهب الفقهية المختلفة ومقارنتها بالقانون الوضعي لتقديم الحل الأمثل، وفق دراسة الواقع المجتمعي الحالي وتوافقه مع تلك الحلول المقدمة، والنظر فيما اذا كانت تلك الحلول قادرة على مواجهة مثل ذلك النوع من الجرائم أم لا.

الخلاصة :

إن التطور التقني المذهل صاحبه ولازمه تطوراً في مجال الجريمة تمثَّل في استحداث جرائم جديدة نتيجةً لهذا التطور، كما طوَّر من أنماط وأشكال الجريمة، مما استلزم الوقوف على نوعية هذه الجرائم بالتحليل العميق، والبحث عن آليات مواجهة مختلفة غير تقليدية تتناسب مع هذه الجرائم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمحاولة إلقاء الضوء على أهم أنواع هذه الجرائم والأكثر انتشاراً مثل: جرائم السب والقذف، والاعتداء علي الحق في الحياة الخاصة، وكذلك جرائم الاعتداء على الأموال، مثل: السرقة، والنصب والاحتيال، وكل ذلك من خلال الأوساط الإلكترونية، وتحاول هذه الدراسة أن توجد السبل القانونية من خلال البحث عن الثغرات التي تسمح لهذه الجرائم من الانتشار في المجتمع المحلي والدولي حتى نضع أيدينا على الطرق والوسائل القانونية المثلى لمكافحة هذه الجرائم.

كما تستعرض الدراسة عدداً من النصوص القانونية والتشريعية في القانون الإماراتي والتي تعالج من خلالها قانونياً جرائم السرقة والنصب والابتزاز عبر الوسيط الإلكتروني.

إن أهمية التفرقة بين السياسة الجنائية العامة الواردة في قانون العقوبات وبين ما تحتاج إليه هذه الجرائم من سياسة جنائية مختلفة سواء تجريماً أو عقاباً، كان سبباً مباشراً لسد الفجوات التشريعية في مواجهة الجرائم المرتكبة عبر الوسط الالكتروني، وكذلك عدم الوعي والتوعية الفردية من قبل مستخدمي الأوساط الإلكترونية في تعاملهم من خلالها وعدم حرصهم في تداول معلوماتهم أو في حمايتها الكافية، ومدى الحرص التشريعي الإماراتي على تعداد ومحاولة تضييق الخناق على المجرم المعلوماتي من خلال الحمايات المتعددة لمستخدمي الأوساط الإلكترونية، وأن الفقه الإسلامي لديه الحلول المتكاملة لمواجهة تلك الجرائم .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA